

ماذا بعد يبرود؟

الحدودية مع تركيا (إذا ما استثنينا المناطق الشرقية والشرقية الشمالية الواسعة التي ليست أولوية بالنسبة للنظام اليوم بسبب الكثافة السكانية الضخمة والغالبية الكردية). فهل سيتابع النظام معاركه العسكرية للسيطرة عليهما؟ لا نعتقد أن استغلال النصر العسكري في يبرود سيكون عسكرياً في حلب، وإنما سياسياً في دمشق وذلك لأسباب عسكرية وسياسية هي الآتية:

على المستوى العسكري، سيعطي النظام فترة راحة لقواته العسكرية التي تخوض منذ ثلاث سنوات تقريباً كل أنواع المعارك على مساحة الجغرافيا السورية الواسعة. كما أن مجموعات حزب الله الداعمة له، هي أيضاً، بحاجة إلى فترة راحة بعد سنة ونصف من القتال في معارك شرسية على أرض غالبيتها ليست صديقة لها وفي قتال يختلف بأسلوبه عن الذي خاضته ضد إسرائيل في الجنوب اللبناني. كما أن الحزب بحاجة إلى عدم إبراز مشاركته في القتال في سوريا من أجل تخفيف الضغط السياسي (المعلن) والشعبي (غير المعلن) عنه في الداخل اللبناني في المرحلة المقبلة التي ستشهد، مبدئياً، انتخابات رئاسة الجمهورية.

وسيستغل النظام هذه الفترة للتحضير لمعركة حلب، التي هي أصعب بكثير من معركتي القصر ويبرود، لأسباب عسكرية وجغرافية وديموغرافية عدة، لا يسعنا تفصيلها في هذا المقال، علماً بأنه سيطر على أجزاء استراتيجية من مدينة حلب، وهو كان قد أعاد تشغيل مطارها منذ بضعة أسابيع.

أما على المستوى السياسي، وهو الأهم، فإن النظام سينفّذ معركة الأساسية القادمة، إلا وهي رئاسة الجمهورية التي من المفترض أن تجرى في تموز المقبل. فقد أصبح شبه مؤكد أن الرئيس الأسد سترشح وسيكون المرشح الأبرز. وقد أعطى النظام أكثر من إشارة إلى هذه المسألة، كان آخرها ما أعلنه وزير الإعلام السوري عمران الزعبي «أن الشارع السوري سيضغط على الرئيس بشار الأسد ليرشح نفسه لرئاسة الجمهورية». وما صرح به نائب وزير الخارجية الدكتور فيصل المقداد بأن «ترشح الرئيس السوري بشار الأسد للانتخابات الرئاسية القادمة هو ضمانة حقيقية لأمن واستقرار سوريا للمرحلة القادمة». وبالتالي سيعمد النظام إلى تهدئة جبهات القتال لهذه الانتخابات التي لا يحوضها ضد مرشح أو مرشحي المعارضة، وإنما مع المجتمع الدولي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدستور السوري الجديد (الذي تم الاستفتاء حوله في بداية عام 2012) ترك مجالاً لاستمرار الرئيس الأسد في السلطة حتى ما بعد انتهاء ولايته. إذ تنص الفقرة الثانية من المادة 87: «إذا انتهت ولاية رئيس الجمهورية ولم يتم انتخاب رئيس جديد، يستمر رئيس الجمهورية القائم بممارسة مهامه حتى انتخاب الرئيس الجديد». كما يعطي هذا الدستور الأسد إمكانية الترشح لأن المادة 88 لا تنطبق عليه. فهي تنص على أن إعادة انتخاب الرئيس لولاية واحدة «تبدأ من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس القائم».

ولكن، ماذا عن موقف الدول المتصارعة على الساحة السورية؟ لا شك أن انتصار بوتين في معركة أوكرانيا، وانتصاره في استفتاء شبه جزيرة القرم الذي أنتت نتيجته مطالبة الغالبية العظمى من السكان بالانضمام إلى روسيا، سيجعلانه أكثر تشدداً في سوريا، وربما دعمه لترشح الأسد للانتخابات الرئاسية تحت عنوان احترام إرادة الشعب السوري. وفي هذه الحال، لن يكون بمقدور الأميركيين المترددين في المسألة السورية، كما في غيرها من قضايا العالم، منع الأسد من الترشح. أما الأوروبيون والدول الإقليمية الداعمة للمعارضة السورية فهم سيستمرون بمطالبتهم بإسقاط الأسد، ولكن دون نتيجة في المدى المنظور.

فهل هذا يعني أن المجتمع الدولي الداعم للمعارضة سيقف متفجعاً وعاجزاً أمام المعركة السياسية المقبلة في سوريا؟ بالطبع كلا. فهو سيستعمل سلاح «عدم الاعتراف الدولي» بنتائج الانتخابات. ولكنه سلاح غير فعال في المدى القريب، وخاصة أن روسيا والصين، وبعض الدول الإقليمية، أبرزها إيران، ستعترف بنتائج الانتخاب.

من هنا، ما يجب أن يشغل المتابعين للشأن السوري والمعنين به من الآن وصاعداً، ليس التحليلات العسكرية حول الأهمية الاستراتيجية ليبرود ومنطقة القلمون، بل ماذا بعد يبرود؟

* أستاذ جامعي

قادي الاحمر*

في الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة السورية، حقق النظام انتصاراً عسكرياً إضافياً نوعياً سيعزز قوته في الداخل السوري، وبالتالي موقفه في أي مفاوضات مقبلة. فهو سيطر على مدينة يبرود وأحكم بذلك سيطرته شبه الكاملة على جبال القلمون الاستراتيجية. فمذ أشهر عديدة، كانت هذه المدينة الواقعة غرب الطريق الرئيسي الذي يربط دمشق بحمص، وشرق الحدود اللبنانية - السورية تتصدّر عناوين الأحداث في سوريا. وكان السؤال الأساسي للمتابعين العارفين بالأزمة في سوريا وبخاصة للجغرافيا السورية: متى ستسقط يبرود؟ كون سقوط المدينة بأيدي قوات النظام المدعومة بعناصر من حزب الله كان متوقفاً، لا بل حتمياً، للأسباب الآتية:

أولاً، إن قوات المعارضة المتمركزة في يبرود كانت شبه معزولة منذ سقوط مدينة القصر بيد الجيش السوري النظامي ومقاتلي حزب الله، وبعد إحكام هؤلاء السيطرة على مدينة حمص، باستثناء قلب المدينة التاريخي المحاصر.

ثانياً، منذ أشهر أحكم الجيش السوري وحزب الله الطوق على مدينة يبرود من الجهتين الشمالية والشرقية باستعادته السيطرة على مدن قارة ودير عطية والنّك الواقعة على طرفي طريق دمشق - حمص. وبالتالي فالمدينة أصبحت ساقطة عسكرياً، ولم يعد لها منفذ سوى باتجاه الحدود اللبنانية - السورية نحو بلدة عرسال، التي هي بدورها تعاني نوعاً من الحصار في لبنان.

ثالثاً، إن فصائل المعارضة التي كانت تتحصن في يبرود لم تكن موحدة في قيادة واحدة كما

سيعطي النظام فترة راحة لقواته التي تخوض منذ ثلاث سنوات تقريباً كل أنواع المعارك

هي حال الجيش النظامي وقوات حزب الله. فإذا كانت «جبهة النصرة» هي الفصيل الأساسي في المعركة، كان هناك إلى جانبها فصائل أخرى لا تاتمر بغرفة العمليات ذاتها. وقد ظهر ذلك جلياً في البيان الذي أصدرته الجبهة على أثر إعلان النظام سيطرته الكاملة على يبرود، إذ تساءل البيان منتقداً انسحاب باقي فصائل المعارضة: «فهل تم تسليم يبرود بالمجان؟ أم تم شراؤها؟».

رابعاً، نقول إن سقوط يبرود كان حتمياً نظراً إلى عدم تكافؤ القوى العسكري لصالح النظام. فهذا الأخير يتفوق عسكرياً بشكل كبير من حيث قوة النيران (الطيران والمدفعية الثقيلة والراجمات والدبابات) والاحتراف العسكري لدى كتائبه ومجموعات حزب الله. أما تفوق فصائل المعارضة بالعديد الذي كان يعوّض في بعض المعارك عدم احترافها، فقد فقدته بعد محاصرتها في يبرود.

بعد هذا الإنجاز العسكري الاستراتيجي للنظام، أصبح السؤال الأساسي: ماذا بعد يبرود؟ في السابق قيل إن ما قبل القصر غير ما بعدها، واليوم يمكن القول، أيضاً، إن ما قبل يبرود سيختلف عما بعدها على مستويات عدة:

أولاً، على المستوى الاستراتيجي العسكري، سيطر النظام على كل منطقة القلمون، وبالتالي على كامل محافظة ريف دمشق. ويكون بذلك قد أبعد الخطر عن العاصمة الذي كان داهماً منذ أشهر، ما اضطره في أيلول 2013 إلى استعمال السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية لإبعاده. وبالمناسبة فهو دفع بالخطر نحو مدينة عرسال اللبنانية بتركة المجال لمقاتلي المعارضة للانسحاب غرباً باتجاه جرود عرسال.

ثانياً، بسيطرته على مدينة يبرود يكون النظام قد أحمك سيطرته العسكرية على حوالي 70 في المئة من «الجغرافيا السورية الأساسية»، التي يعيش فيها حوالي 80 في المئة من السكان (قبل التهجير والنزوح). فسيطرة قوات النظام تمتد اليوم من أقصى الجنوب حتى الوسط، فالساحل، مروراً بالعاصمة. ولم يبق له سوى حلب في الشمال حيث يسيطر على قسم كبير من المدينة، وبعض المدن في محافظة إدلب

ومع التراجع عن المفاهيم والانتماءات الوطنية. وقد عززت هذه التحولات التشتت والتناقض والصراع العسوي المرتهن لإرادات دولية.

إن تخلع البنى المجتمعية، وتشظيها إلى مكوناتها الأولية، وتدمير القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنى التحتية والمرافق العامة، والمنشآت النفطية، سرقة وتهريب المشتقات النفطية، تفكيك المصانع وتهريبها، وضرب القدرة الدفاعية والهجومية للجيش السوري، يدل على مخاطر تحلل الدولة الكيانية، وإدخال المجتمع القائم على التنوع في صراع مركب ومتداخل. فتحول أشكال التناقض، من أشكال سياسية، إلى صراع ديني طائفي مذهبي عشائري جهوي عرقي اثني متيسس. ساهم في تبذّر الحوامل الاجتماعية للتغيير، وانقسام المجتمع على ذاته أفقياً وعمودياً. وهذا يُخيف السوريين من مستقبل يمكن أن يحوّل العنف العسوي، إلى كارثة وطنية، من سماتها تحلل الدولة الكيانية ودخول مكونات المجتمع في صراع مفتوح ومركب. أخيراً نشدد على أن الخروج من الأزمة إلى فضاء سياسي بعيد لقوى المجتمع زمام مستقبلها السياسي والاجتماعي ينحصر في تحمّل الأطراف السورية

لمسؤولياتهم الوطنية. والتمسك بالمفاهيم الوطنية والديمقراطية، ورفض العنف بكافة أشكاله ومستوياته، وتكثيف الجهود الوطنية من أجل إنهاء الصراع بما يضمن تحقيق أهداف السوريين في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. ورفض كافة مظاهر التعصب (طائفي، عرقي، إثني، جهوي) ومجاهة مظاهر النكوص العسوي، ورفض التدخل الخارجي، ورفض أي شكل من أشكال التبعية والارتهاق. التمسك بوحدة الأطر الوطنية، وضع الأسس الكفيلة بإنجاح تسوية شاملة تضمن حقوق كافة المتضررين من الأزمة (مهجرين، مخطوفين، معتقلين...)، بعد تمكين حالات المصالحة الجزئية، نفترض العمل على توفير الشروط المناسبة للانتقال إلى إنجاز مصالحة وطنية عميقة وشاملة تشكل مدخلاً لحوار وطني شامل يمهّد الطريق ويضع الأسس للانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي، الربط بين التنمية والديمقراطية. والمحافظة على عوامل قوة الدولة وتماسكها، فقرة الدولة واستقلال قرارها يشكل الضمان لتحقيق التنمية والديمقراطية. أما في الدولة الفاشلة والمتحللة كيانياً، فلا معنى للحديث عن التنمية أو الديمقراطية، لأن الحديث عن إنجاز تنمية في هكذا دولة لا يعود عن كونه هراء. فيما الدعوات إلى التحول الديمقراطي لا يعني إلا مزيداً من الضعف والتحلل للدولة.

* باحث وكاتب سوري



تراجع القيادات ذاتها عن رفضها لأي شكل من أشكال التعاون والتنسيق مع معارضة الداخل. فكانت آليات اشتغالها تتقاطع مع المتشددین في السلطة وخارجها لتعطيل الحلول السياسية، وإخراج السوريين المدافعين عن التغيير الديمقراطي السلمي من الساحات، التي تحولت إلى ميادين قتال تعج بكل من هب ودب. وقد شكّل هذا تراجعاً واضحاً عن الأهداف والشعارات والمهام الوطنية والديمقراطية، مقابل تنامي دور المفاهيم العسوية الضيقة، وتهزم المفاهيم والأطر الوطنية الجامعة في سياق الانحدار إلى أطر وتشكيلات مجتمعية ذات بعد مذهبي عقائدي جهوي عشائري عائلي. حتى أن بعض التشكيلات السياسية تحولت في سياق الأزمة إلى مكونات دون وطنية. فقد بات المواطن السوري يلمس انحدار مكونات المجتمع السوري الأهلي وحتى المدني والسياسي إلى حقول العسوية التي تشكل ارتكاساً ونكوصاً عن مستوى التطور الاجتماعي الذي كان سائداً قبل الأزمة، رغم أنه كان تطوراً شكلياً يخفي ملامح التخلف الذي حاولت مؤسسات الدولة إخفاءها بمظاهر علمانية شكلانية لا تُعبر عن البنية العميقة لوعي المجتمع وبنية السلطة. وقد تزامن تراجع دور الدولة والمؤسسات المدنية والقوى السياسية، مع تنامي تأثير الفكر السلفي الذي اقترن بالجهاد الوافد والأصيل في قمع مظاهر الفكر التنويري والعلماني،

إلى سوريا، وتقديم الدعم المالي والعسكري لهم. لقد قتل الكثير، وبدولي فيه وجه صواب، أن أميركا وحلفاءها عملوا بصورة مدروسة على تجميع الإرهابيين من جميع دول العالم وسوقهم إلى المحرقة في سوريا، غير مكترئين بأن نار هذه المحرقة سوف تطلال السوريين وعمرانهم ومصادر رزقهم.

اليوم فقط، وبعد نحو ثلاث سنوات على الصراع المسلح في سوريا، تعلن الخارجية الأميركية في بيان رسمي لها ضرورة منع الإرهابيين من القدوم إلى سوريا، وتجنيف منابع الدعم المالي والعسكري لهم... لقد حققت أميركا كل أهدافها في سوريا، فقد تحقّق لها أولاً، تدمير البلد وتمزيق وحدة شعبه وخروجه من معادلة الصراع مع إسرائيل لعقود من السنين. وثانياً نجحت في تجميع الإرهابيين من كل دول العالم في سوريا لتصفيتهم، ولن تقبل باقل من ذلك في أية تسوية محتملة تصدر عن مؤتمر «جنيف 2»، وثالثاً، فقد شوهدت سمعة حزب الله كحركة مقاومة كان لها في قلوب السوريين منزلة مقدسة، عداك عن تكبيده خسائر بشرية كبيرة جراء تدخله العسكري في سوريا. ورابعاً، فقد حالت دون تحول انتفاضة الشعب السوري إلى ثورة حرية وكرامة وديمقراطية، الأمر الذي كانت تخشاه كثيراً نظراً إلى موقع سوريا الجيوستراتيجي، وتأثير ذلك على أمن إسرائيل وأمن واستقرار المنطقة عموماً.

ويبقى السؤال عن دور السوريين أنفسهم، نظاماً ومعارضة، في تنفيذ هذه الاستراتيجية

* كاتب سوري